عصرنة الميزانية العامة بين تحديات الاستدامة المالية وتقلبات العوائد النفطية

دراسة تحليلية قياسية 1992-2020

Modernization of the Public Budget between the challenges of Financial Sustainability and fluctuations in Oil revenues

Standard Analytical Study 1992-2020

بن موسى حسان [1] *، جبارة مراد [2]

[1] جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)، benmoussa.hacene@univ-medea.dz

[2] جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)، moraddjebara2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 27-08-2022 **تاريخ القبول:** 07-12-2022 **تاريخ النشر:** 25-12-2022

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة والتحديات التي تواجهها في ظل الأزمات المالية والنفطية المتوالية، ومدى قدرة الدولة على استدامة مصادر التمويل وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM خلال الفترة الممتدة بين 1992-2020، وقد توصلنا إلى الهشاشة المالية التي تعاني منها الميزانية العامة التي أثرت على الاستدامة المالية بسبب ارتباط الإيرادات العمومية بالجباية البترولية وتأثرها بالصدمات النفطية، وأن الوضع المالي في الجزائر لا يتسم بالاستدامة المالية في ظل الظروف الراهنة والتبعية للجباية البترولية، وبالتالي فالعمل على تجسيد مشروع العصرنة على أرض الواقع، والذي أقرته الحكومة بداية من سنة 2023 أصبح ضروريا، من خلال تفعيل القانون العضوي 15/18، وتسيير الميزانية بمنطق النتائج.

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة، الاستدامة المالية، الجباية البترولية، التكامل المشترك

تصنيف JEL : H61، E69 ،E62

Abstract:

The study aims to analyze and evaluate the financial sustainability of the general budget and the challenges it faces in light of the successive financial and oil crises, and the extent of the state's ability to sustain funding sources using the VECM error correction model during the period between 1992-2020. It affected financial sustainability due to the association of public revenues with oil taxation and its impact on oil shocks, and that the financial situation in Algeria is not characterized by financial sustainability in light of the current circumstances and dependence on oil taxation, and therefore work to embody the modernization project on the ground, which was approved by the government starting from the year 2023 became necessary , by activating the Organic Law 15/18, and managing the budget according to the logic of results.

Keywords: The general budget, financial sustainability, petroleum taxation, joint integration

JEL Classification Codes : E62 , E69, H61

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على قطاع النفط وعلى عوائده في تمويل الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، كما أصبحت عوائده تمثل الأساس الذي يتم بناءً على قيمته رسم السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، التي تعد الميزانية العامة من أهم مكوناتها.

وكغيرها من الدول تحتاج الجزائر في وضع ميزانيتها إلى الجباية في تمويلها وأهمها الجباية البترولية التي تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط، والجباية العادية المتكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى الميزانية والتي تمتاز بالاستقرار في الحصيلة مما يضمن للدولة من تغطية النفقات والأعباء ذات المنفعة العامة.

وباعتبار أن الجزائر من الدول الأقل تنويعا في اقتصادها، ونتيجة للتقلبات في أسعار النفط كان لها أثارا ايجابية وأثارا سلبية على العوائد النفطية وبالتالي على الميزانية العامة للدولة مما أبرز تحديات وصدمات متكررة على الاستدامة المالية.

إشكالية الدراسة:

يعد قطاع المحروقات عصب الاقتصاد الوطني حيث تمثل صادراته نسبة كبيرة من الصادرات الإجمالية، بالإضافة إلى مساهمته في الناتج الداخلي الخام، ومنذ إنشاء صندوق ضبط الموارد بدأت تتوزع هذه العائدات بين الجباية البترولية المدرجة في الميزانية لمسايرة النفقات العامة والصندوق لتمويل العجز في الميزانية بدل توجيهها للاستثمار المدر للعوائد، إلا أن تزايد الإنفاق في الآونة الأخيرة لمواجهة الأزمات استوجب ضرورة وجود إرادة قوية ووضع استراتيجية فعالة وفق مبادئ الاستدامة المالية للمحافظة على الالتزامات المالية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية تطبيق مشروع عصرنة الميزانية العامة في تحقيق الاستدامة المالية ومواجهة تقلبات العوائد النفطية؟

وللإحاطة بالموضوع نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل أثّر تراجع مستويات العوائد النفطية على وضعية الميزانية العامة؟
- ما طبيعة العلاقة بين وضعية الميزانية العامة والجباية البترولية؟
- هل يمكن تحقيق الاستدامة المالية في البيئة المالية الراهنة؟
- ما هي تحديات عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم صباغة الفرضيات التالية:

- تعد مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للجزائر كبيرة جدا في ظل غياب التنويع في مصادر التمويل،
- توجد علاقة طردية بين وضعية الميزانية العامة والجباية البترولية،

- أدت الصدمات والأزمات في أسعار البترول إلى تفاقم العجز في الميزانية في ظل السياسة التوسعية المنتهجة، مما انعكس سلبا على تحقيق الاستدامة المالية.
- يشكل تحقيق الاستدامة المالية أحد أهم التحديات في ظل عصرنة الموازنة العامة في الجزائر.

هدف الدراسة:

بالنظر إلى الأهمية الجباية البترولية في إعداد الميزانية العامة في الجزائر، ومع تداعيات الأزمة النفطية نهاية 2014، تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على تطورات الجباية البترولية في الجزائر،
- تحليل مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة،
- تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة خلال فترة الدراسة،
- تقييم مدى تقدم مشروع عصرنة نظام الموازنة العامة.

أهمية الدراسة:

تستمد أهمية هذه الدراسة من معالجة موضوع جد حساس أثار الكثير من الجدل وأرق السلطات الجزائرية حيث تسعى الحكومة إلى إيجاد الحلول، ووضع الاستراتيجيات لتحقيق الاستدامة المالية في ظل الأزمات المتعاقبة لاسيما وأن الجزائر تعتمد على بشكل مطلق على مورد وحيد في تمويل الميزانية العامة لمجابهة النفقات المتزايدة.

الدراسات السابقة:

- دراسة **(فاطمة ساجي،2017)** بعنوان **فعالية الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة**، حيث ركزت هذه الدراسة على الإطار النظري لكل من الميزانية العامة والجباية والإصلاحات الجبائية في الجزائر إلى جانب تحليل مساهمة الجباية العادية والبترولية في تمويل الميزانية العامة، وكانت النتائج المتوصل إليها أن الجباية البترولية تحتل الصدارة في تمويل الميزانية العامة، بالإضافة إلى محاولة السلطات إحلال الجباية البترولية بالجباية.
- دراسة **(مراد بوعيشاوي، غزازي عماد، 2020)** بعنوان **تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020**، هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق الاستدامة المالية، وذلك باستخدام مختلف مؤشرات الاستدامة المالية خلال فترة الدراسة، توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة الاستدامة المالية بسبب ارتباط الإيرادات العمومية بالجباية البترولية وتأثرها بالصدمات النفطية،
- دراسة **(بن دعاس زهير ورقوب نريمان ، 2019)** بعنوان **تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر**، وهدفت الدراسة إلى محاولة تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحقيق الاستدامة المالية يستوجب تحقيق بعض المتطلبات المتعلقة بترشيد الإنفاق العام وحوكمة السياسة الإنفاقية وتنويع مصادر التمويل.

منهج الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة على الإشكالية نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة في المحور النظري الذي نلخص فيه أهم المفاهيم، والجانب التحليلي من خلال جمع الإحصائيات وتحليلها، وأما في الجانب التطبيقي من الدراسة نعتمد على التحليل الإحصائي وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM خلال الفترة الممتدة بين 2000-2020 لقياس مدى قدرة الميزانية العامة في تحقيق الاستدامة المالية.

2. الإطار النظري:

1.2. تعريف الميزانية العامة

تعبر الميزانية العامة للدولة عن خطتها التقديرية وانعكاس للسياسة المالية من خلال الإيرادات والنفقات خلال السنة من أجل تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف، كما تُعرف حسب قانون المالية 17/84 بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

وقد تعددت التعريفات المتعلقة بالميزانية من خلال الجانب الذي يُنظر إليه، إلا أنه في المجمل العام هي أداة محاسبية تبين النفقات العامة النهائية المقدرة بموجب قانون المالية، والإيرادات العامة المتوقع تحصيلها لتغطية النفقات، بالإضافة إلى أنها وسيلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، وتجدر الإشارة إلى الأهمية إلى أنه لم تحظ الآثار الاقتصادية للنشاط المالي للدولة بالأهمية في ظل الفكر المالي التقليدي، لذلك فقد استدعت الضرورة للنظر إلى الميزانية العامة في ظل إطار كبير يُعبِّر عن نشاط المجتمع كله، ولهذا فإن أهمية الآثار الاقتصادية أدت بالضرورة إلى النظر إلى الميزانية في الميزانية الاقتصادية، وعليه يتطلب التفرقة بين الميزانية وما قد يختلط بها (حشيش، 1992، صفحة 371).

2.2. مفهوم الاستدامة المالية

تعددت المفاهيم المتعلقة بالاستدامة المالية، ونتيجة لتصاعد مستويات الدين العجز الموازني بسبب الإفراط في الإنفاق العام ما يسبب عبئا على المالية العامة للدولة، ولذلك يربطها البعض بالقيد الزمني للميزانية موضحا فيه أن شرط الاستدامة المالية وفقا لقيد الميزانية الزمني يقتضي أن تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الميزانية يكفي لسداد هذا الحجم من الدين العام (بوعيشاوي و غزازي، 2020، صفحة 100)، وينظر إليها على أنها الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على تنفيذ برامج عملها ضمن مدى معين دون أن يؤثر ذلك على القدرة المستقبلية للإنفاق (صالحي و ملاح، 2019، صفحة 94)، ويعتمد صندوق النقد الدولي في تعريفه في أنه توجد استدامة مالية إذا توقع المقترض قدرته الحقيقية على الاستمرار في خدمة الدين دون الاضطرار مستقبلا إلى إجراء تصحيح في التوازن بين حجم الإيرادات والنفقات (محمد، 2013، صفحة 22).

من خلال المفاهيم السابقة وفي حدود إطلاع الباحث يمكن أن نعرف الاستدامة المالية على أنها المقدرة على ضمان الاستمرار في السياسة الإنفاقية على المدى الطويل، أي ضمان التوازن بين الإيرادات

العامة والنفقات العامة دون تعرضها لمخاطر الإفلاس، والعجز عن سداد الديون المترتبة عن تغطية العجز الموزاني، انطلاقا من تعظيم منافع الجيل الحالي من جهة، والمحافظة على منفعة الجيل المستقبلي من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى التمييز بين القدرة المالية والاستدامة المالية، إذ لا يمكن تحقيق الاستدامة المالية دون وجود قدرة مالية، والقدرة المالية تتعلق بالأجل القصير، بينما تتعلق الاستدامة المالية بالأجل الطويل، وبهذا فإن تحقيق الاستدامة المالية يعني تكرار تحقيق القدرة المالية (صاري، 2022، صفحة 175) .

3. الإطار التحليلي:

1.3. تقييم وضعية الميزانية العامة قبل الأزمة البترولية في الجزائر

برزت نظرية النمو الداخلي بتوافق الكثير من المفكرين بشأن مسؤولية الدولة في تحديدها لمستوى إنفاق أمثل تتحقق معه أعلى معّدلات النمو الاقتصادي، ولعل ذلك يتفق مع ضرورة وجود ضوابط للإنفاق العام (حليمي و حليمي، 2018، صفحة 6)، إلا أن هذه الضوابط لم تؤخذ بعين الاعتبار في الجزائر، فقد تبنّت هذه الأخيرة سياسة توسعية خاصة طول الفترة 2000-2014.

وأبرز ما يميز وضعية الميزانية العامة قبل الأزمة النفطية نوجزها فيما يلي:

- الإنفاق وتوجهاته من خلال البرامج الثلاث للفترة 2001-2014 والتي تميزت بارتفاع قيمة الموارد المخصصة للقطاع الاجتماعي خاصة فيما يتعلّق الموارد البشرية وتحسين الظروف لمعيشية، بالإضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى، وتحسين التنمية البشرية والبنى التحتية الأساسية والخدمات العامة (حايمي و لومايزية، 2016، صفحة 52).
- فاتورة الواردات التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية والتي عرفت ارتفاعا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة والتي تعد إحدى الأسباب الرئيسية لتضخم النفقات العمومية، وبالتالي فإن الحل مرتبط بالقضاء على دوافع الاستيراد بتوفير المناخ الملائم للنهوض بالإنتاج الصناعي والإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي،
- تزايد حجم الإنفاق بسبب مخصصات الدعم وخاصة دعم الأسعار في أهداف معلنة لدعم الفقراء وضعيفي الدخل، إلا أن الواقع يكشف أن أغلب المستفيدين ليسوا من هذه الفئات،
- اعتماد سياسة إنفاقية بمبالغ مالية هائلة دون الأخذ بعين الاعتبار لبعض المتغيرات على غرار التضخم بارتفاع المستوى العام للأسعار، ما يدفع نحو تأخير الكثير من المشاريع التي تلتهم المخصصات المالية في البرنامجين الأول والثاني. (حليمي و حليمي، 2018، صفحة 34).
- أبرز ما يميز هذه الفترة مساهمة قطاع المحروقات بنسبة فاقت 50 % من إيرادات الميزانية من خلال العوائد النفطية، وهذا ما يبرز العلاقة الطردية بين أسعار النفط والميزانية العامة.

2.3. تحليل الميزانية العامة بعد الأزمة النفطية

رغم توجه الجزائر نحو تخفيض حجم الانفاق العام باتباع سياسة انكماشية لترشيد الإنفاق وضبطه إلا أنه بعد الأزمة النفطية 2014 ظهر حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة كما يلي:

الجدول رقم 01: تطور الإيرادات والنفقات بعد الأزمة البترولية (الوحدة: مليار دج)

البيان / السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفقات العامة	7656,3	7297,5	7282,6	7726,3	7725,5	7823,1
الإيرادات العامة	5103,1	4747,5	6182,8	6389,5	6567,7	6289,7
الجباية البترولية	1722.9	1682.6	2200.1	2648.5	2200.3	1922.1
الجباية العادية	2465.7	2772.7	2845.4	2869.8	3793.4	3046.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - بنك الجزائر، التقرير السنوي (مختلف السنوات)

- وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية سنة 2019-2020

من خلال الجدول أعلاه، نلخص الوضع المالي في النقاط التالية:

- أفرزت قوانين المالية للسنوات 2015، 2016، 2017، وضعا جديدا للنظام الضريبي في الجزائر، حيث تمّ الرفع من العديد من الضرائب والرسوم، كالرسم على القيمة المضافة الذي ارتفع بداية من جانفي 2017 إلى 19 %؛
- إن الرفع من معدلات الرسوم والضرائب انعكس بالإيجاب على معدلات الإيرادات العامة بالميزانية، إلا نسبة مساهمة الإيرادات العادية كانت ضعيفة مقارنة بالمعدلات قبل الأزمة؛ بالإضافة إلى توجيه المدخرات المتأتية من الجباية العادية إلى قطاع الاستهلاكي؛
- إن تحسن متوسط ارتفاع أسعار النفط في 2018 أدى إلى ارتفاع إيرادات المحروقات مع انخفاض نسبي في الإيرادات العامة، وهذا ما يعكس هشاشة التوازنات المالية تجاه تقلبات أسعار البترول.

وعلى العموم: إن تمويل النفقات العامة المدرجة في موازنة الدولة في الجزائر مرتبط بالجباية البترولية، وهذه الأخيرة مرتبطة بـــدورها بأسعار البترول، كما أن الجباية البترولية والجباية عموما تسبب النفقات العامة وترتبط بها طرديا وهذا ما نلاحظه من خلال السياسة التوسعية المنتهجة من خلال ارتفاع معدلات النفقات العامة وهذا راجع للبرامج الاقتصادية، ومن خلال تتبعنا لقوانين المالية في الجزائر نلاحظ أن نسبة كبيرة من موارد الموازنة تأتي من الجباية البترولية، بالإضافة إلى ضعف النشاط الاقتصادي الذي ينتج عنه ضعف الموارد العادية لتمويل الموازنة، وهو ما يبرر هشاشة الموارد المالية بالإضافة إلى العجز المستمر في الموازنة العامة مما ينعكس سلبا على ترتيب الجزائر من خلال المؤشرات الدولية المتعلقة بأداء المالية العامة (حنيش و العايب، 2020، صفحة 672).

3.3. نسبة الدين العام كأهم مؤشر للاستدامة المالية:

يعتبر مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات الاسترشاد التي تستخدمها الدول في تقييم مستوى الدين بالنسبة وقدرة الحكومة على السداد، وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر تبعا للمقومات المتوفرة في كل بلد، ففي بعض الدول لا يسمح القانون أن تتجاوز هذه النسبة أكثر من 40%، فيما يجب ألا تزيد عن 60% في دول الاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية ماسترخت.

ومن خلال الجدول الموالي نستعرض تطور نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم 02: تطور نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (الوحدة: مليار دج)

السنة	إجمالي الدين الداخلي	إجمالي الدين الخارجي	نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي	السنة	إجمالي الدين الداخلي	إجمالي الدين الخارجي	نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي
2000	1022,9	1904,8	71,00	**2011**	1214,8	320,5	10,57
2001	1001,5	1753,8	65,18	**2012**	1312,1	286,9	10,09
2002	982,5	1801,0	61,55	**2013**	1176,6	269,9	8,69
2003	967,8	1810,5	52,90	**2014**	1238,0	298,1	8,92
2004	1000,0	1571,1	41,81	**2015**	2444,0	301,4	16,44
2005	1038,9	1262,0	30,43	**2016**	3991,8	416,0	25,32
2006	1847,3	406,8	26,51	**2017**	5790,8	443,7	32,98
2007	1102,9	381,5	15,87	**2018**	7580,3	466,4	39,72
2008	734,0	361,6	9,92	**2019**	8585,0	137,7	42,99
2009	816,3	421,4	12,42	**2020**	–	–	–
2010	1107,4	409,3	12,65				

المصدر: – بنك الجزائر، التقرير السنوي (مختلف السنوات)

– وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية سنة 2019-2020

شهدت الفترة 2000 –2013 نسبة الدين العام للناتج المحلي أقل نسبة سنة 2013 والتي بلغت 8.63% ونتيجة لارتفاع أسعار البترول تمكنت الجزائر من تكوين ادخار حكومي أُستعمل في التسديد المسبق للديون الخارجية وتقليص الديون الداخلية، وقد شهدت هذه المرحلة ملاءة جيدة إذا ما قورنت نسبة الدين العام للناتج المحلي بالمعايير الدولية كما يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن هذه النسبة ينبغي أن لا يتجاوز 60 %، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد نسبة مثالية للدين العام، لاسيما أنها تختلف من بلد لآخر تبعا لاختلاف العديد من العوامل والمتغيرات. (عماد و محمد، 2018، صفحة 108)، وانطلاقا من سنة 2015 حيث شهدت هذه المرحلة انخفاضا في أسعار النفط الأمر الذي جعل الجزائر تقف أما تحد بسبب ارتفاع العجز الموازني نتيجة لعدم مسايرة الإيرادات العامة للنفقات المتزايدة –كما سيأتي بيانه لاحقا– وهذا ما جعل نسب الدين العام إل الناتج المحلي ارتفاعا من 8.92% إلى 42.99% سنة 2019 ومرد ذلك إلى ارتفاع الدين الداخلي بسبب مواصلة الجزائر عملية تطهير المؤسسات العمومية من خلال شراء الديون وإعادة رسملة البنوك، بالإضافة إلى استمرار الأزمة النفطية وتبعات جائحة كورونا والإجراءات الوقائية، والإغلاق الاقتصادي والإعفاءات الجبائية للأعوان الاقتصاديين وهذا ضمن الإجراءات المتبعة من طرف الحكومة (قدوري، 2021، صفحة 218).

تعتبر السياسة التوسعية المدعومة من طرف الحكومة المتعلقة بالتمويل غير التقليدي سنة 2017 والذي تم اعتماده لمدة خمس سنوات خطرا على الاستدامة المالية للدولة بعد سنة 2021 وهي سنة إيقاف

هذا النمط من التمويل، مما قد يدفع الدولة إلى الاستدانة الخارجية كسبيل لتغطية العجز الموازني على الرغم من جهود إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، ولهذا فقد لجأت الحكومة للبحث عن البدائل التمويلية الأخرى للحفاظ على التوازنات المالية للدولة، والابتعاد عن سياسات تطهير الديون التي كلفت الدولة عشرات المليارات من الدولارات من بداية الألفية الثالثة، ومن أجل تحقيق استدامة الدين العام يجب أن حرصت الحكومة ألا يتعدى الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الخام نسبة 30% في ظل الظروف الحالية.

ونشير إلى أن قانون المالية لسنة 2021 ضمن العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية، وبناء اقتصاد قوي ومتنوع يرتكز على قطاعات متعددة وليس على قطاع واحد شملت من بينها إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب العاملين من إلزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها، وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي، عبر إعفاء "دائم" في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، ومنح مزايا ضريبية لحفز حاضنات الأعمال، إلى جانب إجراءات لتشجيع التكوين الرأسمالي والحد من الواردات. كما تضمنت خطط الإصلاح كذلك سياسات للتحول من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم الموجه للفئات الهشة (صاري، 2022، صفحة 178).

4.3. عجز الموازنة العامة:

يتحقق عجز الميزانية عادة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية التزايد المتواصل في حجم النفقات العامة أو لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة ومسايرتها، مما يدفع إلى اللجوء للقروض أو الإصدار النقدي لتغطية الزيادة في الإنفاق وهذا ما يؤثر على نسب ومعدلات الدين العام.

وينجم عن تفاقم عجز الموازنة العامة أثارا ومخاطر عديدة تؤدي في الغالب إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، واستمرار اختلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما ينتج عنه صعوبات ستؤثر سلبا على قدرة السياسة المالية على علاج حالات الركود والبطالة والتضخم، وتتباين الآثار الاقتصادية لمشكلة العجز بحسب طريقة التمويل، وفي هذا السياق يبقى السبب الرئيسي في حدوث العجز المتزايد يتمثل دائما في لجوء الدولة إلى تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد للبنك المركزي غير المغطى بحجم من السلع والخدمات، أو التوسع في الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي، لاسيما عندما لا يتم توجيه الإصدار النقدي أو الائتمان الممنوح إلى استثمارات سريعة العائد، إلا أن توجيه الإصدار النقدي إلى وجهة غير الاستثمارات المنتجة سيجعل لا محالة الموازنة العامة وسيلة لخلق التضخم (بلعيدي، 2018، صفحة 382)، ومن خلال الجدول الموالي نبين تطور وضعية الموازنة العامة خلال فترة الدراسة والتي شهدت العديد من الأحداث الاقتصادية أثرت بشكل مباشر على الموازنة العامة خاصة والاستدامة المالية عامة:

الجدول رقم 03: تطور وضعية الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2020 (الوحدة: مليار دج)

المؤشرات / السنوات	رصيد الميزانية	تطور الناتج المحلي الخام%	نسبة الرصيد إلى الناتج المحلي %	المؤشرات / السنوات	رصيد الميزانية	تطور الناتج المحلي الخام	نسبة الرصيد إلى الناتج المحلي %
2000	399,9	4123,5	9,70	**2011**	-63,5	14588,5	-0,44
2001	184,5	4227,1	4,36	**2012**	-646,8	16208,5	-4,08
2002	52,6	4522,7	1,16	**2013**	-66,6	16650,1	-0,40
2003	276,5	5252,3	5,26	**2014**	-1257,4	17242,5	-7,30
2004	337,9	6149,1	5,50	**2015**	-2553,2	16591,8	-15,29
2005	1030,6	7562	13,63	**2016**	-2550	17081,8	-14,65
2006	1186,8	8501,6	13,96	**2017**	-1099,8	18575,8	-5,82
2007	580	9352,9	6,20	**2018**	-1336,8	20259,1	-6,60
2008	999,5	11043,7	9,05	**2019**	-1157,8	20288,4	-5,71
2009	-588,3	9968	-5,90	**2020**	-1533,4	21424,6	-7,16
2010	-74	11991,5	-0,62	-	-	-	-

المصدر: - بنك الجزائر، التقرير السنوي (مختلف السنوات)

- وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية سنة 2019-2020

شهدت الفترة 2000-2008 تسجيل فائض في الميزانية العامة مع تراجعه سنة 2002 بسبب تزايد النفقات العامة الموجه لمشروع دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم عرف الرصيد الموازني تقلبات في المعدلات الموجبة، ومرد ذلك لارتفاع حصيلة الإيرادات العامة وخاصة الجباية البترولية على الرغم من تزايد مستويات الإنفاق العام، ثم كانت نقطة التحول سنة 2009 في الرصيد الموازني بعد الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب عليه، وسجلت رصيدا سالبا قدره 588,3 مليار دولار، ثم تراجع العجز إلى غاية 2014، ثم شهدت السنوات بعد سنة 2014 الانخفاضات الحادة التي عرفتها أسعار البترول منذ جوان 2014 التي كشفت عن مدى ضعف المالية العامة، ولقد تجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة في سنتي 2015 و2016 ترافقا مع تدابير السياسة الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة 2015-2018 حيث أدت هذه الاختلالات إلى نفاذ رصيد المدخرات المالية الصافية للدولة.

وترجع أسباب تفاقم العجز الموازني في الجزائر عموما إلى (ساعو و بن يحي، 2020، صفحة 147):

- صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تتزايد سنة بعد أخرى، مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها وذلك أن تسيير الأموال العمومية بصفة عقلانية يفرض حتما تسييرا أكثر عقلانية يساهم في تحسين الفعالية وإضافة المزيد من الشفافية على النفقات العامة ولاسيما نفقات التجهيز،
- اعتماد الموازنة العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، وهي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتميز به هذا المصدر من حساسية عالمية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات تمس سعر البرميل وتنعكس على إيرادات الجباية البترولية،
- ضعف حصيلة الجباية العادية لعدة أسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي،

- ثقل عبء الديون العمومية على الموازنة العامة للدولة مما زاد من تفاقمها كون السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر تشكلان المصادر الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي، تنامي عدد السكان وتوسع الدولة في توفير الحاجيات الأساسية للمواطنين،
- الاعتماد على أوعية ضريبية غير مستقرة،
- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية،
- ارتفاع درجة التهرب الضريبي نتيجة توسع الاقتصاد الموازي،
- انخفاض قيمة العملة وتدهورها نتيجة الاستيراد المكثف.

مما سبق ونظرا للاختلالات المالية على مستوى الميزانية العامة فقد لجأت الدولة إلى أخذ تدابير مستعجلة لاستعادة توازن الحسابات العامة ووضع استراتيجيات لانتهاج إصلاحات عميقة لضمان استدامتها على المدى المتوسط والطويل وجعل التدخلات الاقتصادية للدولة أكثر نجاعة (بنك الجزائر، 2019، صفحة 69).

5.3. واقع الاستدامة المالية في الجزائر

لضمان استمرار الاستدامة المالية للدولة يجب توافر القدرة السياسية والقانونية والاقتصادية للدولة، وذلك بالحد من تكاليف برامج الإنفاق المعتمدة أو مسايرتها ضمن معدلات معينة، وكذا إيجاد مصادر جديدة للإيرادات أو رفع معدلات الإيرادات الحالية.

إن القدرة على استدامة مصادر التمويل عموما يرتبط بمدى انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبمدى نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد في تنويع مصادر الدخل الوطني، وإحلال الجباية العـــادية محل الجباية البترولية، وكذا قدرة الحكومة على ترشيد السياسة الإنفاقية للدولة.

وقد عرفت الاستدامة المالية في الجزائر وضعية مستدامة ضعيفة، بالرغم من أن مؤشر العجز الموازني كان متزايدا ويبرر ذلك موجودات صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية 2017 الذي استنفذت احتياطاته، ثم أصبح للتمويل غير التقليدي عن طريق بنك الجزائر النصيب الأكبر في تمويل العجز عن طريق التمويل البنكي الذي قابله نفاذ صندوق ضبط الإيرادات برصيد صفري (بوعيشاوي و غزازي، 2020، صفحة 110)، وهو ما يفسر ارتفاع مؤشرات الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة.

وعقب التدهور الكبير الذي عرفته أسعار النفط في سنة 2014، باشرت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات في مجال ترشيد النفقات العمومية، وذلك بالسعي لتحقيق انضباط ميزاني مس كل من ميزانية التسيير والتجهيز على حد سواء، وتعززت سياسة ترشيد الإنفاق العام للحكومة أكثر مع الأزمة الصحية لفيروس كورونا كوفيد19، ومن جهة أخرى تقرر في إطار المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2021 إسداء توجيهات للآمرين بالصرف لميزانية الدولة بهدف عقلنة وترشيد النفقات العمومية من أجل التحضير لإعداد كل من ميزانية التسيير والتجهيز لسنة 2021 .

ويتبين أن الاستدامة المالية في الجزائر مازالت تواجه تحديات كبيرة في سبيل تحقيق استدامة مالية لميزانية الدولة، وما يدل على ذلك لجوء الحكومة إلى قانون مالية تكميلي سنة 2020 لتخفيض النفقات العمومية والعمل على تطبيق صرامة وتقشف أكبر بهدف تحقيق استدامة مالية، إلا أن سياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة ما هي إلا حلول علاجية ظرفية تبعا للأزمات المتتالية وهذا ما فرض على الدولة إيجاد مصادر تمويلية مختلفة تضمن استدامة مالية لميزانية الدولة، بالإضافة إلى أن الإيرادات العمومية في الجزائر مازالت مرتبطة بالجباية البترولية، وبسعر برميل النفط المرتبط بالأسواق العالمية، حيث أن موازنات الدولة للسنوات 2019، 2020 هي جزء من استمرارية النهج الذي يتألف من السيطرة على الإنفاق العام بهدف الاستدامة المالية، مما يجعل من الممكن ضبط أوضاع المالية العامة من خلال ترشيد النفقات والمحافظة على الموارد المالية (ministere des finances, 2019, p. 16).

6.3. الاستدامة المالية من خلال قواعد الانضباط المالي

إن وضع قواعد مالية صريحة وواقعية وإمكانية تطبيقها من شأنها المساهمة في تعزيز مناعة الاقتصاد الوطني، ودرء الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها، (عماد و محمد، 2018، صفحة 118)، ومن خلال بيانات الجدول أدناه، نوضح النسب المسموح بها لكل قاعدة من القواعد المالية للفترة 2000-2020 سنحاول معرفة مدى تطبيق القواعد المالية:

الجدول رقم04: قواعد الانضباط المالي للفترة 2000-2020

المؤشرات / السنوات	الدين العام/ ناتج م إ	عجز-فائض/ ناتج م إ	الإيرادات/ النفقات	عجز الميزانية/ نفقات إستثمارية	المؤشرات / السنوات	الدين العام / ناتج م إ	عجز-فائض/ ناتج م إ	الإيرادات/ النفقات	عجز الميزانية/ نفقات إستثمارية
2000	71,00	9,70	133,94	124,23	**2011**	10,57	-0,44	98,92	-3,22
2001	65,18	4,36	113,97	51,62	**2012**	10,09	-4,08	90,84	-28,42
2002	61,55	1,16	103,39	11,61	**2013**	8,69	-0,40	98,89	-3,53
2003	52,90	5,26	116,36	49,94	**2014**	8,92	-7,30	82,03	-50,27
2004	41,81	5,50	117,86	52,74	**2015**	16,44	-15,29	66,65	-84,01
2005	30,43	13,63	150,22	127,72	**2016**	25,32	-14,65	65,06	-94,03
2006	26,51	13,96	148,38	116,91	**2017**	32,98	-5,82	84,90	-42,21
2007	15,87	6,20	118,66	40,43	**2018**	39,72	-6,60	82,70	-43,43
2008	9,92	9,05	123,85	50,65	**2019**	42,99	-5,71	85,01	-40,68
2009	12,42	-5,90	86,20	-30,23	**2020**	-	-7,16	80,40	-52,34
2010	12,65	-0,62	98,34	-4,09					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - بيانات بنك الجزائر(التقارير السنوية)
- قانون المالية 2019-2020.

من خلال بيانات الجدول رقم 04 يتضح ما يلي:

- **قاعدة الدين/الناتج المحلي الإجمالي:** شهدت المؤشرات خلال الفترة 2000-2008 انخفاضا محسوسا لتصل النسبة إلى مستوى مقبول بعدما كانت مرتفعة في سنة 2000، وإذا ما قورنت هذه النسب بالمعدل

المحدد من طرف صندوق النقد الدولي بـ 60%، نجد أن الجزائر قد حققت استدامة مالية خلال هذه الفترة لفضل المدخرات المودعة في صندوق ضبط الإيرادات، وبفضل ارتفاع أسعار النفط بقيت المعدلات حسب هذه القاعدة مستقرة وتعبر عن استدامة مالية للدين العام وهذا ما أدى إلى انخفاض الدين الخارجي بينما عرف معدلات الدين الداخلي ارتفاعا ملحوظا، الأمر الذي أدى بنسب الدين/الناتج المحلي بالارتفاع نسبيا إلى غاية 2020 حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2019.

– **قاعدة عجز/الناتج المحلي الإجمالي:** الملاحظ أن المعدلات قد تجاوزت النسبة 3% المسموح بها في بعض السنوات حسب صندوق النقد الدولي، وهذا ما يجعل الخطر مضاعفا على التوازنات المالية للدولة واستقرارها، ولذلك لا بد من ضرورة البحث عن مصادر تمويلية بديلة للمشاريع التنموية وتفعيل التنويع الاقتصادي بما يكفل حماية الميزانية من التقلبات في أسعار النفط لتحقيق الاستدامة المالية.

– **قاعدة الإيرادات/النفقات:** إن الانخفاضات الحادة التي عرفتها أسعار النفط منذ 2014 كشفت عن مدى ضعف المالية العامة وتجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة سنتي 2015 و2016، ولهذا السبب فقد سعت الجزائر لأخذ تدابير مستعجلة لاستعادة توازن الحسابات العامة، وإصلاحات عميقة لضمان استدامتها على المدى المتوسط، وذلك من خلال مشروع عصرنة نظام الميزانية، وتجديد مناهجها، وترشيد الإنفاق العمومي.

– **القاعدة الذهبية (عجز الميزانية/النفقات الاستثمارية):** نتيجة البرامج الاقتصادية والتنموية المتبعة من قبل الدولة التي كان الهدف منها إخراج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق زيادة النفقات الموجهة إلى الاستثمار في البنى التحتية والمنشآت القاعدية ومشاريع الإسكان، إلا أن مبالغ النفقات الاستثمارية في الميزانية العامة تبقى مستقرة نوعا ما في العشر سنوات الأخيرة ماعدا سنوات 2010، 2011، 2013 فإن النسب تدل على زيادة نفقات التسيير على حساب النفقات التجهيز، كما هو الحال في سنتي 2015 و2016 مع ارتفاع طفيف في نفقات الاستثمار.

4. الدراسة القياسية:

يعرض الأدب الاقتصادي القياسي ثلاث منهجيات لتقييم الاستدامة المالية، حيث تستخدم سلاسل زمنية ماضية للمتغيرات المكونة لقيد الموازنة الحكومي، وتعتمد المنهجية الأولى على خاصية السكون واختبارات جذر الوحدة، أما المنهجية الثانية فقد أضافت اختبارات التكامل المشترك للتحقق من مدى احترام قيد الموازنة الحكومي ما بين الأزمنة، أما المنهجية الثالثة فهي تقدير لدالة الفعل المالي وقد أضافت هذه المنهجية إلى أن المنهجين الأوليين يتطلبان سلسلة زمنية طويلة وهو مطلب قد يكون غير واقعي في العديد من الدول النامية نظرا لضعف البيانات نسبيا فيما يتعلق بالفترة الزمنية والدقة (عصماني و أوكيل، 2020، صفحة 323) .

1.4. تقييم الاستدامة المالية في الجزائر:

سنقوم باختبار مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاستدامة المالية من خلال الميزانية العامة وذلك لمعرفة العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة ومدى قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية.

1.1.4. التعريف بمتغيرات الدراسة:

كل نموذج قياسي يستخدم لتفسير ظاهرة ما يجب أن يحتوي على متغير تابع، ومتغيرات مفسرة والمتغير العشوائي.

- **C_t المتغير التابع:** النفقات العامة،
- **المتغيرات المستقلة:** وهي المتغيرات المفسرة التي نعتمد عليها وهي:

- **FP الجباية البترولية:** وتعتبر مصدر دخل أساسي نظرا لإيراداتها العامة والتي تخضع لأسعار النفط،
- **POIL سعر البترول:** وهي أسعار النفط حيث يؤدي ارتفاعها الى وجود بحبوحة مالية بالجزائر ،وأما انخفاضها ينعكس سلبا على الميزانية العامة خاصة.
- **In الإيرادات الجبائية:** وهي التي يتم تحصيلها عن طريق الضرائب.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1992-2020 حيث تم جمع البيانات المستعملة في هذا النموذج في الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية والبنك المركزي الجزائري، إضافة إلى البنك الدولي.

ولتقييم الاستدامة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة نتبع الخطوات التالية:

- التحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة phllips- Perron ،
- اختبار التكامل المشترك للتحقق من مدى وجود علاقة بين المتغيرات خلال فترة الدراسة وعلى المدى الطويل،
- تقدير العلاقة بين المتغيرات لمعرفة مدى قدرة الجزائر على احتواء الدين العام ومواجهة العجز، وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية.

2.1.4. التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة:

يمثل الشكل رقم 01 الرسم البياني للمتغيرات خلال الفترة 1992-2020 ومن خلاله نستطيع وصف العلاقة بين المتغيرات.

الشكل 01: الشكل البياني لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1992-2020

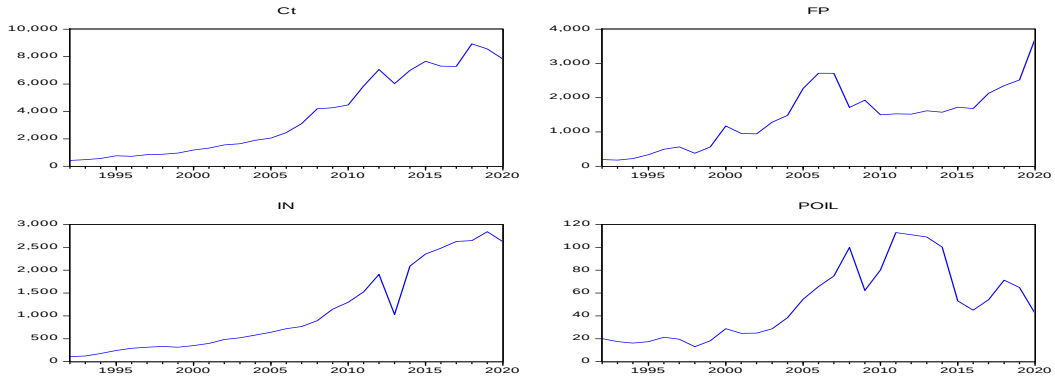

المصدر: محرجات برنامج EVIEWS 9

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك اتجاه تصاعدي متذبذب، مما يدل على أن السلاسل غير مستقرة، وعليه سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على نموذج (pp) phllips– Perron، وذلك لمعرفة الخصائص الإحصائية من حيث درجة التكامل ودرجة الاستقرار ليتسنى لنا اختبار النموذج.

2.1.4. اختبار درجة التكامل للمتغيرات:

يوضح الجدول 01 (أُنظر الملحق) لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على نموذج (pp) phllips– Perron أن:

- السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى،
- السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى حيث أنها تستقر عند أخذ الفروق الأولى I(1)، أي يمكن رفض الفرضية القائلة بأن المتغيرات بها جذر الوحدة بالنسبة للفروق الأولى I(1).

3.1.4. تحديد عدد الفجوات المناسبة للنموذج

لتحديد عدد الفجوات المناسبة نستخدم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وذلك بالاعتماد على معايير المعلوماتية، وأشهرها (نسيمة و محمد، 2019):

- (ADJ.R–sq): معيار معامل التحديد المصحح،
- Schwarz SC (Schwarz Information Criterion)،
- AIC(Akaike Information Criterion).

يوضح الجدول02 (أُنظر الملحق) أن عدد الفجوات المثلى في نموذج VAR لجميع المعايير هي الفجوة 1، وعليه يتم التقدير لاختبار التكامل المشترك في فترة واحدة.

2.4. اختبار التكامل المشترك

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، حيث أنها تستقر عـــند أخذ الفروق الأولى I(1)، نقوم باختبار التكامل المشترك الذي يمكننا من معرفة إمكانية وجود علاقة بين متغيرات النموذج على المدى الطويل ين السلاسل الزمنية غير المستقرة بمستوياتها والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف، حيث يسمح هذا الاختبار إذا كان هناك تكاملا مشتركا وحيدا أو أكثر، إذ أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك وحيد فإن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل محل شك (عصماني و أوكيل، 2020، صفحة 327).

1.2.4. تقدير نموذج انحدار التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى OLS

يتضح من الجدول رقم03 (أُنظر الملحق) أن قيمة معامل التحديد R^2 هي 0.98 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 98% من الاختلاف في النفقات الإجمالية، وتشير النتائج أيضا إلى أن احتمالية كل من الإيرادات العادية وأسعار النفط لها معنوية إحصائية وهذا ما يدل على أن لها أثر على المتغير التابع، كما أن احتمال قيمة فيشر لا يختلف عن الصفر، حيث نستنتج بأن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة هي اكبر من قيمتها الجدولية، وهذا ما يقودنا لقبول الفرض البديل أي أن النموذج مناسب لتمثيل العلاقة الخطية.

2.2.4. فحص استقرارية سلسلة البواقي

يوضح الجدول04 (أُنظر الملحق) النتائج المتحصل عليها لفحص استقرارية سلسلة البواقي (الأخطاء العشوائية)، حيث تبين أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى.

3.2.4. اختبار جوهانسون (Johansen Cointegration Test) للتكامل المشترك

بعد تقدير سلسلة البواقي الجدول 05(أنظر الملحق)، توضح نتائج اختباري الأثر والقيمة الكامنة العظمى واللذين يوضحان عدد التكاملات المشتركة بين المتغيرات في الأجل الطويل (الجدول 06 من الملحق)، حيث بحسب نتائج اختبار الأثر (Trace test) فإنه يتم قبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات) عند مستوى معنوية 5 %، فعند None قيمة إحصائية الأثر عند هذه الفرضية تساوي 48.29 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار 47.85، وعليه فإنه هناك تكامل المشترك طويل الأجل بين المتغيرات، وهذا ما أكده اختبار القيمة العظمى (Max-Eigen Statistic) حيث نجد أن القيمة الإحصائية تساوي30.04 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 27.58 عند مستوى معنوية 5.

4.2.4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ (الجدول 07 أُنظر الملحق)، توصلنا إلى إيجاد المعلمات، والتي نفسرها كما يلي:

- تشير القيمة 2 ذات الإشارة الموجبة إلى العلاقة الطردية الموجودة بين الجباية العادية والنفقات العامة في الأجل القصير، وما يميزها أنها ذات معنوية إحصائية قوية (0.000)، وهذا ما يشير إلى أثر الجباية العادية على النفقات العامة، ومع ذلك فهي لا تمثل سوى 20% من مجموع الإيرادات العامة ولا تغطي أكثر من 30% من النفقات الجارية، ثم ترتفع نسبة مساهمة الإيرادات العامة في 2013 إلى 38% إلا أنها لا تغطي سوى 54 % من النفقات الجارية لتبقى شبه مستقرة.
- تشير القيمة 0.04 إلى العلاقة الموجودة بين الجباية البترولية والنفقات العامة في الأجل القصير وهي قيمة متدنية وذات معنوية إحصائية ضعيفة وهذا مرده إلى الارتفاع الكبير في النفقات العامة التي لم تستطع الإيرادات الجبائية مسايرتها بالرغم من المستويات غير المسبوقة للإيرادات الفعلية للمحروقات إلى غاية 2008، وهذا مرده إلى تغطية النفقات الجارية بالإضافة إلى أن الجباية البترولية لم تتمكن من تغطية نفقات التسيير بصفة كاملة طيلة فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع المتزايد الذي تشهده نفقات التسيير خاصة خلال الفترة 2000-2010 كما أن لانهيار أسعار النفط وانخفاض إيرادات المحروقات في 2013 بنسبة 12% تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، حيث خسرت الجزائر في أقل من سنة ما يتجاوز قيمته 1600مليار أي نصف ما كسبته الخزينة في السنة السابقة وهو ما يعكس اعتماد الجزائر على الجباية البترولية بدرجة كبيرة (بنك الجزائر، 2014، صفحة 86) .
- تشير القيمة 11.69 إلى العلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة وهي علاقة طردية وذات معنوية إحصائية قوية، ويدل على العلاقة القوية بين أسعار البترول وتمويل الميزانية العامة لمجابهة النفقات.

- تشير القيمة (1.14-) إلى معلمة حد تصحيح الخطأ وهي القوة التي تدفع نحو التوازن أو ما يعرف بمعامل التعديل، وحسب النظرية التي تنص على وجوب أن يكون سالباً حتى يكون لنموذج تصحيح الخطأ معنى، مما يعني التعديل والعودة إلى الوضع الأحسن في المحافظة على خصائص الأجل الطويل، وهو ما توصلنا إليه حيث كانت إشارة هذا المعامل سالبة ومعنوية عند مستوى 5% والتي تؤكد على وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات النموذج.

5.2.4.الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج:

تبين الاختبارات التشخيصية ملائمة النموذج المستخدم، والتأكد من خلوه من المشاكل والمتمثلة في اختبار البواقي، وحسب النتائج الخاصة بمشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء (LM) فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث أن قيمة احتمالية P-value أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما أوضح أيضا اختبار Homoskedasticity test خلو النموذج من مشكل عدم ثبات التباين، حيث أن الاحتمال المقابل لقيمة إحصاء (Chi-sq) المحسوبة أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

والنتائج المتحصل عليها يبينها الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: الاختبارات التشخيصية

الاختبار	قيمة الاحتمالية
Serial Correlation LM Test	0.17
Heteroskedasticity Test	0.10

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 9

ولاختبار استقرار النموذج نعتمد طريقة CUSUM test، ووفق اختبار Recursive Estimation لاحظنا استقرار النموذج وهذا يدل على عدم وجود تأثير للصدمات التي تقلل من جودة النموذج (الشكل 02 أُنظر الملحق)، وباختبار التوزيع الطبيعي للبواقي اتضح أنه وفق اختبار جاك بيرا- Jarque Bera الذي يبين أن قيمة الاحتمالية له أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي (الشكل 03 أُنظر الملحق).

5. تدابير الإصلاح الميزانياتي وتحقيق الاستدامة:

شرعت وزارة المالية في إعداد مشروع عصرنة النظام الموازني لإرساء الدعامة الأساسية لإصلاح الإدارة العمومية وتعزيز نظام الموازنة القائم على البرامج بمنطق الكفاءة والفعالية، وإعطاء توجه السياسة المالية أكثر وضوحا، وذلك بالتعاقد مع الشركة الكندية للخدمات والاستشارات CRC- Sogema للوقوف على الوضع المالي السائد، من أجل وضع نظام متماسك يوجه إعداد ميزانية الدولة وإعادة هيكلة دورة النفقات العامة.

ويتشكل هذا الإصلاح في شقين أساسيين مرحلة إعداد الميزانية ومرحلة تنفيذ الميزانية ولا تقل أهمية عن مرحلة الإعداد، ذلك أن إعادة هيكلة دورة تنفيذ الميزانية تعتبر من بين المكونات الأساسية لعملية

تحديث نظام الميزانية، ويهدف المشروع إلى تبسيط دورة إنجاز النفقة العمومية وتحسين نوعية الرقابة والسماح بتجميع سريعين للمعطيات المالية (بوجلال، غزال ، و فاطمة، 2022، صفحة 265).

وعلى العموم، سعت الجزائر من خلال مشروع عصرنة لتحقيق: (محمد، 2019، صفحة 415)

- خلق ثقافة قائمة على النتائج من خلال توجيه الميزانية نحو تحقيق الأهداف؛
- إضفاء المزيد من الشفافية على الميزانية من خلال كيفية تقديمها ونشرها؛
- تحسين التنبؤ للسياسة المالية والنفقات العامة؛
- تسهيل اختيار الاستراتيجيات الوطنية من خلال توفير المعلومات الموثوقة؛
- تقوية متابعة تنفيذ الميزانية، وفعالية السياسة المالية من خلال نظام المعلومات؛
- تحمل المسؤولية من خلال التسيير القائم على النتائج؛
- تحديد البرامج وفق الأولويات والاستراتيجيات بما يسمح الاستعمال العقلاني للموارد المالية.

1.5. تحضير ميزانية برامج لسنة 2022:

تماشيا والجهود المبذولة في إطار التنفيذ الميزانياتي الجديد حسب ما جاء به القانون العضوي رقم 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، ونصوصه التطبيقية، تم برمجة تمرين تجريبي متعلق بإعداد ميزانية البرامج لسنة 2022 وذلك لتمكين جميع الفاعلين من استيعاب إجراءات وأدوات التسيير الجديدة المنصوص عليها في القانون العضوي، ومن أجل شرح المراحل الأساسية لإعداد التقارير عن الأولويات والتخطيط من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى تعزيز فهم واستيعاب مبادئ وقواعد إصلاح الميزانية من الجميع(البرلمان، الوزارات، المؤسسات العمومية)، وقد بينت الندوات المنعقدة في جانفي وفيفري 2021 للمستخدمين مضمون النصوص الرئيسية من بينها الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، تصنيفات أعباء الميزانية، حركة الاعتمادات، شروط نضج وتسجيل البرامج وكذا تسيير تفويض الاعتمادات.

2.5. الإجراءات المتبعة لإعداد ميزانية البرامج لسنة 2022

هناك مراحل رئيسة يجب إتباعها لإعداد تقرير الأولويات والتخطيط، حيث قامت وزارة المالية بإدراجها في مذكرة منهجية على موقعها الرسمي نختصرها في النقاط التالية:

المرحلة الأولى: إنشاء التصنيف حسب النشاط (هيكل البرامج)

المرحلة الثانية: التصنيف حسب الوحدات الإدارية (الهيكل التنظيمي)

المرحلة الثالثة: الربط بين هيكل البرامج والهيكل الإداري

المرحلة الرابعة: تحديد مسؤولي البرامج

المرحلة الخامسة: تتمثل هذه المرحلة في إدخال بيانات الميزانية (المقترحات) في برنامج Excel

المرحلة السادسة: توزيع الميزانية الشاملة حسب البرامج والبرامج الفرعية

المرحلة السابعة: تقدير مبلغ سنتي 2023-2024 (تعدد السنوات) تستخدم نفس إجراءات الميزانية الكلاسيكية.

المرحلة الثامنة: إعداد التقرير حول الأولويات والتخطيط RPP.

6. تحليل النتائج:

من خلال هذه الدراسة والتحليل توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعاني الميزانية العامة من هشاشة مالية أثرت على الاستدامة المالية بسبب ارتباط الإيرادات العمومية بالجباية البترولية وتأثرها بالصدمات النفطية،
- رغم تحسن الجباية البترولية بداية من 2017 إلا أن نسبة تمويلها تبقى منخفضة باعتبار أن نسبة وتيرة تزايد النفقات العامة لا تزال مرتفعة في ظل الاعتماد على مورد وحيد.
- استنادا إلى النتائج المتوصل إليها، يتبين أن كل من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية تتأثر بالصدمات الحاصلة في سعر النفط، وهذا مرده لضعف الجباية العادية.
- تشير نتائج التكامل المشترك إلى العلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة طويلة الأجل، وهي علاقة طردية وذات معنوية إحصائية قوية، وهذا ما يؤثر سلبا على تحقيق الاستدامة المالية.
- أكدت النتائج القياسية بوجود علاقة طردية بين الجباية العادية والنفقات العامة في الأجل القصير، وتبقى نسبة مساهمتها في تغطية النفقات ضعيفة.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات خاصة قبل أزمة 2014 واتباع السياسة التوسعية نتج عنه تآكل المدخرات واثبت سياسة مالية هشة وضعفت في النظام المالي جعل الاستدامة المالية في الجزائر تواجه تحديات في ظل الاعتماد على مورد يتأثر بالأسواق العالمية.

7. خاتمة:

إن التقلب في أسعار النفط كثيرا ما مارس ضغطا على الموازنة العامة للدولة، وسبب ذلك أن مستوى الإنفاق العمومي يتأثر سلبا وإيجابا مع حجم الإيرادات العمومية التي تتكون جزءا كبيرا منها من الإيرادات الجبائية، وبهذا ظلت الميزانية العامة متأثرة بأسعار النفط وأصبحت أمام تحديات كبيرة لاستدامة مصادر تمويلها، ومن خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فإننا نقترح التوصيات التالية:

- الإدارة الجيدة للثروة النفطية والإيرادات الجبائية تسمح باستغلال تلك الثروة والإيرادات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والخروج من تبعية القطاع الواحد؛
- اتباع مناهج حديثة في صرف الأموال العمومية التي ترمي إلى اعتماد الكفاءة في الإنفاق وترشيدها وذلك برسم أهداف محددة وقياس نجاعة النفقات بتقدير النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المسطرة؛
- إصلاح وتحسين خدمات الإدارة الجبائية من خلال إدارة تحصيل الضرائب وذلك قصد رفع حصة الجباية العادية في إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة؛
- الإرادة السياسة للتنويع الاقتصادي بتحفيز القطاعات الإنتاجية، للتقليل من تأثير تقلبات أسعار النفط؛
- دعم المؤسسات الناشئة ومرافقة مشاريعها وتفعيل دورها لأنها تعتبر إحدى الأسباب الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يعد ركيزة للنمو الاقتصادي المستدام بصفة عامة.

8. ملاحق:

الجدول رقم 01: اختبار جذر الوحدة بطريقة phllips- Perron (pp)

الإستقرارية / المتغيرات	في المستوى			الفرق الأول I(0)		
	قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع وبدون اتجاه	قاطع واتجا	قاطع فقط	بدون قاطع وبدون اتجاه
Ct	0.45	0.95	0.98	0.000	0.000	0.000
FP	0.77	0.93	0.95	0.02	0.006	0.001
PPOIL	0.86	0.48	0.45	0.007	0.001	0.0001
IN	0.29	0.91	0.91	0.000	0.000	0.0002

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 9

الجدول رقم 02: تحديد عدد الفجوات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CT FP IN POIL
Exogenous variables: C
Date: 08/28/22 Time: 00:23
Sample: 1992 2020
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-787.2369	NA	4.12e+19	56.51692	56.70723	56.57510
1	-695.4819	150.7402*	1.87e+17*	51.10585*	52.05743*	51.39676*

الجدول رقم 03: تقدير نموذج انحدار التكامل المشترك

Dependent Variable : CT
Method: Least Squares
Date: 08/24/22 Time: 23:14
Sample: 1992 2020
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FP	-0.101113	0.118734	-0.851592	0.4025
IN	2.761348	0.112682	24.50561	0.0000
POIL	21.84029	2.771354	7.880729	0.0000
C	-309.9794	152.7825	-2.028893	0.0532

R-squared	0.984549	Mean dependent var	3697.321
Adjusted R-squared	0.982695	S.D. dependent var	2949.242
S.E. of regression	387.9651	Akaike info criterion	14.88715
Sum squared resid	3762922.	Schwarz criterion	15.07574
Log likelihood	-211.8637	Hannan-Quinn criter.	14.94621
F-statistic	531.0189	Durbin-Watson stat	2.640303
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم 04: فحص استقرارية سلسلة البواقي

الاستقرارية / سلسلة البواقي	في المستوى		
	قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع واتجاه
Et	0.000	0.000	0.000

الجدول رقم 05: تقدير سلسلة البواقي

Dependent Variable: DET
Method: Least Squares
Date: 08/28/22 Time: 00:35
Sample (adjusted): 1993 2020

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ET(-1)	-1.346582	0.183792	-7.326663	0.0000

R-squared	0.665213	Mean dependent var	11.81615
Adjusted R-squared	0.665213	S.D. dependent var	606.4879
S.E. of regression	350.9187	Akaike info criterion	14.59405
Sum squared resid	3324887.	Schwarz criterion	14.64163
Log likelihood	-203.3167	Hannan-Quinn criter.	14.60859
Durbin-Watson stat	2.017668		

الجدول رقم 06: اختبار جوهانسون

Date: 08/28/22 Time: 00:09
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CT FP IN POIL
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.671406	48.29266	47.85613	0.0455
At most 1	0.301958	18.24345	29.79707	0.5481
At most 2	0.237032	8.537600	15.49471	0.4098
At most 3	0.044641	1.233031	3.841466	0.2668

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.671406	30.04921	27.58434	0.0236
At most 1	0.301958	9.705853	21.13162	0.7717
At most 2	0.237032	7.304568	14.26460	0.4538
At most 3	0.044641	1.233031	3.841466	0.2668

الجدول 07: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: DCT
Method: Least Squares
Date: 08/28/22 Time: 00:46
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFP	-0.213272	0.122829	-1.736335	0.0953
DIN	2.003951	0.179965	11.13524	0.0000
DPOIL	11.69440	2.983246	3.920024	0.0006
ET(-1)	-1.147163	0.149302	-7.683527	0.0000

R-squared	0.840506	Mean dependent var	264.3929
Adjusted R-squared	0.820569	S.D. dependent var	592.4400
S.E. of regression	250.9535	Akaike info criterion	14.01998
Sum squared resid	1511464.	Schwarz criterion	14.21029
Log likelihood	-192.2797	Hannan-Quinn criter.	14.07816
Durbin-Watson stat	1.767374		

الشكل رقم 02:CUSUM test

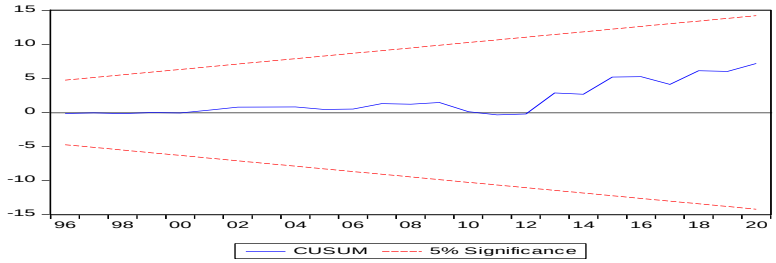

الشكل رقم03: اختبار التوزيع الطبيعي

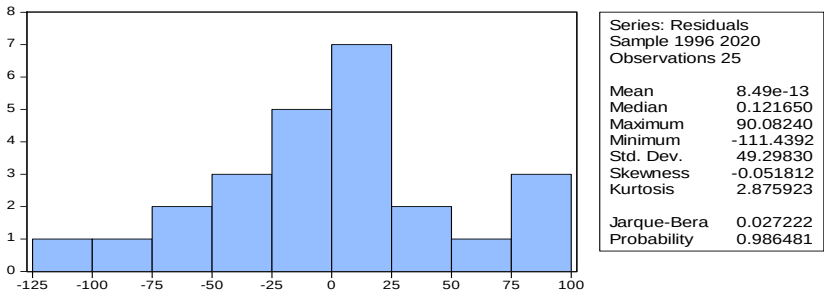

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS9

9. قائمة المراجع

1. ministere des finances, m. d. (2019). *RAPPORT DE PRESENTATION DE LA LOI DE FINANCES 2019.* alger.
2. احمد بوجلال، مفتاح غزال ، و بن عية فاطمة. (06, 2022). تحديث منظومة الميزانية العامة للدولة وأهميها في المالية العامة. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد الأدارة، 6*(1)، الصفحات 257-270.
3. أحمد حنيش، و ياسين العايب. (2020). الموازنة القائمة على النتائج كآلية لتعزيز الحوكمة وترشيد الإنفاق العام. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23*(1)، الصفحات 657-678.
4. أحمد رفعت خميس محمد. (2013). *دور الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للموازنة العامة لدولة مصر (دكتوراه غير منشورة).* جامعة بنها.
5. اسماعيل صاري. (2022). مصادر تمويل الميزانية العامة وتحديات استدامتها في ظل انتشار جائحة كورونا. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 13*(1)، الصفحات 171-192.
6. أكحل محمد. (2019). الحكامة المالية وترشيد الإنفاق العام دراسة حالة اصلاح المالية العامة في الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
7. الجزائر بنك الجزائر. (2014). *التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.* تقرير.
8. باية ساعو، و نسيمة بن يحي. (2020). *دراسة تحليلية للعجز الموازني في الجزائر في الألفية الثالثة* (المجلد 1). جويلية، جامعة البويرة، الجزائر: مخبر السياسات التنموية و الدراسات الإستشرافية.
9. بنك الجزائر. (2019). *التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.* الجزائر.
10. تومي سلامي. (جوان, 2012). مشروع عصرنة أنظمة الميزانية، نحو ترشيد الإنفاق العمومي. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، الصفحات 145-168.

11. جلولي نسيمة، و مقران محمد. (2019). منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي. *الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية* (الصفحات 1-33). عين تموشنت: المركز الجامعي بلحاج بوشعيب.
12. حكيمة حايمي، و عفاف لومايزية. (2016). واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2011-2016 ودورها في تفعيل التنويع الاقتصادي. *مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، 1*(3)، الصفحات 42-67.
13. طارق قدوري. (2021). الاستدامة المالية وادارة الدين العام وقت الأزمات والجائحة في الجزائر -1990-2020-. *المجلة الجزائرية للمالية العامة، 11*(1)، الصفحات 208-228.
14. عادل أحمد حشيش. (1992). *أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام*. بيروت: دار النهضة العربية.
15. ليلى حليمي، و حكيمة حليمي. (ديسمبر, 2018). تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة 2001-2017. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*(2)، الصفحات 28-42.
16. ليلى صالحي، و عدة ملاح. (2019). تحديات الاستدامة المالية للجزائر في ظل تأثير انخفاضأسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية. *مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، 2*(3)، الصفحات 92-104.
17. محمد بلعيدي. (2018). تطور قدرة التمويل للإنفاق العام وانعكاساتها على استدامة المالية العامة حالة الجزائر 2004/2015. *مجلة الباحث الاجتماعي*(14)، الصفحات 377-394.
18. محمد علي عماد، و شهاب أحمد محمد. (2018). القواعد المالية بين متطلبات الانضباط المالي والواقع المالي في العراق 2004-2016. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 15*(62)، الصفحات 102-127.
19. مختار عصماني، و رابح أوكيل. (ديسمبر, 2020). تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلةم التسيير، 20*(1)، الصفحات 320-331.
20. مراد بوعيشاوي، و عماد غزازي. (ديسمبر, 2020). تحليل وتقييم مسار الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020. *Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT، 19*(2)، الصفحات 97-115.